


المجلس الاقتصادي والاجتماعي 

الدورة الموضوعية لعام 2010

نيويورك، 28 حزيران/يونيه - 22 تموز/يوليه 2010  
البند 2 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*  
الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ  
الأهداف والالتزامات المتفق عليها  
دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين  
الجنسين وتمكين المرأة

<< : [1Start]Commentaire  
ODS JOB  
NO>>N1032766A<<ODS JOB  
NO>>  
<<ODS DOC  
SYMBOL1>>E/2010/NGO/3<<O  
DS DOC SYMBOL1>>  
<<ODS DOC  
SYMBOL2>><<ODS DOC  
SYMBOL2>>

بيان مقدم من مؤسسة أستاذ إلهي (Ostad Elahi): الأخلاق  
والتضامن الإنساني، منظمة غير حكومية ذات مركز  
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري توزيعه وفقاً للفقرتين 30 و 31  
من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.

\* E/2010/100

## بيان

استجابة لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2010، فيما يتعلق بإعلان وبرنامج عمل بيجينغ لعام 1995، وهما حقيقة واقعة حتى الآن، وعملاً بقرار لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والخمسين ومؤداه ضرورة "تأهيل المرأة أكثر من أي وقت مضى"، اجتمع فريق خبراء في 26 آذار/مارس 2010 في باريس بمقر المجلس الاقتصادي والبيئي التابع لفرنسا، بمبادرة من مؤسسة أوستاد إلهي: الأخلاق والتضامن الإنساني، وبمشاركة ورش العمل المعنية بالأرض، وتحت رعاية الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة. وشارك في الفريق المذكور أعلاه ممثلون للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المشابهة وعدد من رؤساء الجامعات ورؤساء المؤسسات ومسؤولي النقابات والجمعيات، للاستفسار عن موضوع "الحلول اللازمة لتحقيق المساواة المهنية". واقترح المشاركون التوصيات التالية.

وجود تباين بين الإطار القانوني المتطور جيداً أحياناً، كما هو الحال في فرنسا، والعقليات التي لم تتطور بعد بنفس المعدل. ومن ثم يجب على الدول أن تُظهر إرادة أقوى في سياساتها المتعلقة بالاتصال، من خلال الحملات الوطنية لتعزيز المساواة. وينبغي أن يتم أيضاً بصورة منهجية إدماج مسألة المساواة في جميع المواضيع المتعلقة بالمجتمع (ومن بينها: إدارة المؤسسات، والتوظيف، والمرتبات، والإسكان، وتوزيع الثروة غيرها من المسائل)، إلى جانب الأخذ بأساليب فعالة وعملية لمواجهة القوالب النمطية الضارة بالجنس والتغلب عليها وتعزيز تلك الأساليب (هناك في دول الاتحاد الأوروبي ما يتراوح بين 30 و 50 في المائة من النساء العاملات يتعرضن لأنواع مختلفة من المضايقات والتحرش الجنسي والعنف أثناء العمل).

ومن الضروري إنشاء أو إعادة إنشاء وزارة معنية بالمساواة المهنية والتكافؤ من أجل تعزيز نشر تقارير سنوية عن النتائج التي يتم الحصول عليها ومتابعتها.

توجد حالياً وسائل لتطبيق سياسات المساواة، كما هو الحال في فرنسا، تحدث شعار المساواة المهنية الذي أطلقتها الحكومة في عام 2004 وتبنته

مؤسسة توثيق التطبيع الفرنسية. وهناك في أوروبا والعالم مبادرات مشابهة. وقد انطلق من بروكسل في 8 نيسان/أبريل 2010 شعار أوروبي يدعو للمساواة بين الجنسين. وينبغي إنشاء وسائل جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

تدشأ المساواة المهنية بموجب عقد اجتماعي بين المرأة والرجل. وينبغي أن يتخذ هذا العقد أشكالاً متعددة وجديدة على مختلف المستويات، بما في ذلك ما يلي:

- نظام التعليم: التعليم ضروري لتطوير التمثيل المتبادل لواجبات الرجل والمرأة، ومثال ذلك معدل تقسيم الواجبات المنزلية. ويلزم وضع برامج تعليمية ملائمة تركز على الأخلاق والحقوق والواجبات المشتركة؛
- الحياة المهنية: بعيداً عن موضوع الإدارة المهنية وتباين الأجر، ينبغي إنشاء أساليب تنظيمية جديدة. فهناك، على سبيل المثال، نظام الإجازة الأبوية الإجبارية، وهي أن يحصل الرجال على إجازة أبوة بنفس مدة إجازة الأمومة، مع احتفاظ الأبوين بأجورهما.